خبير اقتصادي لـ «أخبار الخليج»:

قرارات القمة الاقتصادية بالرياض تدعم حركة الاستثمار البيني العربي

البحرين سباقة في فتح الأبواب ومنح الامتيازات الاستثمارية المشجعة للشركات

كتب: كريم حامد

أكد الدكتور محمد خيري الشيخ أستاذ مخاطر الدولة المساعد بالجامعة الخليجية أن الاتفاقية الموحدة، لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية، ستعود بفوائد أكيدة على حركة الاستثمار البيني العربي لأنها تحتوي على ضمانات للمستثمر العربي تمثل تعويضا عادلا عما يصيبه من ضرر من الدولة المضيفة جراء الإخلال بالالتزامات والحروب والطوارئ، وكذلك السماح للدول الأطراف في الاتفاقية وفي إطار أحكامها بانتقال رؤوس الأموال العربية فيما بينها بحرية وتشجع وتسهل استثمارها مع مراعاة التشريعات والأنظمة المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة.

مؤكدا أن تنفيذ هذه المبادرات على الأرض سيكون له مردودات إيجابية كبيرة على العديد من الدول العربية وبينها البحرين التي كانت سباقة في تشجيع الاستثمارات ومنح حوافز كبيرة للمستثمر الخليجي والعربي والأجنبي أيضا.

د. محمد خير الشيخ.

اختيار المملكة مقرا للبورصة العربية يعزز الاقتصاد وينشط البورصة المحلية

وقال الشيخ في تصريحات لـ«أخبار الخليج» تعقيبا على المبادرات التي أعلنت مؤخرا ضمن قمة العربية التنموية الاقتصادية الثالثة التي تستضيفها الرياض إن المستثمر العربي أو الأجنبي يبحث دائما عن الدول التي تعطيه مزايا استثمارية وتضمن له حرية دخول أسواقها والخروج منها بدون أية قيود أو عوائق، بالإضافة إلى توافر بيئة استثمارية آمنة تضمن استمراره بالعمل وتحميه من التقلبات الجيوسياسية، وهذا بدوره يعزز من استمرارية وجود الاستثمار الأجنبي ويخلق عنصر أمان مهما جدا لضمان استمرارية وجود الاستثمارات الأجنبية والتنافسية الاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز ذلك من خلال الجزء النفسي والمعنوي له.

وأوصى الشيخ بأهمية صندوق مخاطر اقتصادية أو مالية، على غرار الصندوق الأوروبي الذي دعم اليونان أثناء أزمتها المالية، وتحت إدارة صندوق النقد العربي لدعم قطاعات تنموية أو تقديم الدعم لحكوماتها لدول عربية محدودة مواردها وإمكانياتها أو لدول عربية تعاني من تكاليف الحصول على الطاقة النفطية في ظل تذبذبات أسعار المشتقات النفطية في الأسواق العالمية والتي انعكس ذلك برفع الدعم الحكومي عن هذه المشتقات في بعض دول الشرق الأوسط، كما ويوجد صندوق عربي إنمائي اقتصادي واجتماعي والذي بلغت المساهمات الواردة إليه أكثر من مليار دولار.

وأوضح الخبير الاقتصادي بالجامعة الخليجية أنه يجب على الدول العربية أن تحتذي بخطى البحرين في جذب الاستثمارات الأجنبية حيث قامت بإصلاحات اقتصادية عديدة وحفزت وشجعت تدفق الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى إطلاق رؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ من قبل جلالة الملك، والتي تنص بعض فقراتها على أن يعتبر زيادة الناتج المحلى الإجمالي في القطاعات غير النفطية من خلال تنويع مسارات الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى الاستمرار في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية كأحد المحفزات الأساسية لنقل معارف الابتكار في العمليات الإنتاجية والإدارية للشركات البحرينية.

وأكد الشيخ أن قمة الرياض الاقتصادية تكتسب أهمية خاصة لكونها تأتي بعد تحولات وتغيرات جذرية يشهدها العالم العربي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتطلب إيجاد آليات أكثر فاعلية لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، وبالتالي، فإنه يجب إزالة كل العوائق والعقبات التي تواجه التجارة العربية البينية والتي تتمثل في العوائق البيروقراطية، أو تعقيدات جمركية تتبعها بعض الدول العربية أو تنوع هذه الضريبة مثل ضريبة مبيعات أو ضريبة استهلاك أو ضريبة القيمة المضافة للسلع بالإضافة إلى إزالة القيود الإدارية، وتسهيل تصديق القنصليات على شهادة المنشأ لبعض الدول العربية، وضعف الهياكل الاقتصادية العربية لبعض الدول وتشابهها من جهه أخرى، فعلى الرغم من توقيع الدول العربية لاتفاقية التجارة الحرة فيما بينها إلا أن مؤشر التجارة البينية بين الدول العربية لا يزال ضعيفا ولا يتجاوز ١٠٪.

مؤكدا أهمية أن يكون هنالك آلية تنفيذ معينة لإزالة هذه العوائق ومتابعة توصيات القمم السابقة.

البحرين مقر للبورصة العربية

وحول اختيار البحرين كمقر رئيسي للبورصة العربية المشتركة والثمار المتوقع جنيها للبحرين.. قال الشيخ أنه تم اختيار البحرين مقر رئيسي للبورصة العربية المشتركة لعدة أسباب من أهمها أن البحرين مركز مالي دولي وحاصل على اعتراف الأمم المتحدة، بالإضافة إلى احتوائها على عدد كبير من المصارف التقليدية والإسلامية والدولية، حيث يوجد ما يزيد على ٣٥ مكتب تمثيل لبنك دولي، كما أن البنوك الدولية العاملة في البحرين لا تدفع ضرائب على أرباحها، وبالنظر إلى التشريعات المتعلقة بإصدار البنوك فهي الأقل تعقيدا نسبيا مقارنة مع دول أخرى عربية، كما أن مساهمة القطاع المصرفي في الناتج المحلى الإجمالي لبعض السنوات تفوق مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلى الإجمالي، وهذا مؤشر على متانة وصلابة القطاع المصرفي البحريني.

أما بخصوص منافع وجود البورصة العربية المشتركة في البحرين.. فقال الشيخ إن البورصة ستعزز قوة الاقتصاد البحريني، وسينشط من الحالة الاقتصادية للقطاعات الأخرى، كما سيرفع من حجم التداول لبورصة البحرين ومن كمية الأوراق المالية المدرجة بالبورصة، كما تساعد البورصة العربية المشتركة بتوفير مصادر تمويل جديد للشركات.

الاستثمار الزراعي

وحول رأيه في المبادرة التي تقدمت بها جمهورية السودان لاستثمار الأراضي الزراعية في السودان للمساهمة في سد الفجوة الغذائية والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي العربي.. أوضح الشيخ أن الاستثمار الزراعي في السودان وإثيوبيا من الاستثمار الناجح والذي يحقق مزايا عديدة لكل من الطرفين، للمستثمر وللدولة المضيفة، بالإضافة إلى انعكاس ذلك على تحقيق الاكتفاء الزراعي للدولة المستثمرة في هذا المجال.

وأضاف «البحرين تميزت في موضوع الأمن الغذائي لأنها استثمرت في السودان متمثلة بالحكومة وليس كمستثمر أو كشركة كما حدث في بعض الدول المجاورة».

ويفوق حجم الاستثمارات الخليجية بالأراضي الزراعية في السودان ١٠ مليار دولار، وقامت السودان مؤخرا بطرح مليوني فدان للاستثمار أمام الشركات الزراعية الكبرى في السعودية ودول الخليج بداية هذا الشهر وهي مساحة ضخمة جدا وتحقق اكتفاء غذائيا جيدا للمنطقة الخليجية وللمنطقة العربية، اذا ما استثمرت ووظفت من قبل الحكومات العربية بالمشاريع الغذائية، ويجب على صناديق التنمية الزراعية الموجودة بالدول العربية أن تقدم التسهيلات الائتمانية والتمويل الميسر للمستثمرين.

استخدامات الطاقة

وحول المحاور التي تناقشها قمة الرياض الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة ٢٠١٠-٢٠٣٠ وهي قضية باتت تحظى باهتمام دولي واسع النطاق.

قال الشيخ ان دول الشرق الأوسط حققت نموا في استهلاك الطاقة لمنطقة الشرق الأوسط بنسبة ٢٢٪ بين عامي ٢٠٠٧-٢٠١١ وهو انجازا جيدا في مجال الطاقة النظيفة حيث من المتوقع أن تضخ نحو ٢٥٠ مليار دولار في مشاريع الطاقة خلال السنوات الخمس القادمة بهدف توسيع الطاقة الإنتاجية لتلبية الطلب المتزايد فيها، الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي تخطط لاستثمار نحو ٦٣ مليار دولار في مشاريع الكهرباء لزيادة طاقتها الانتاجية إلى ٥٠٪ خلال السنوات الخمس مقبلة.

تونس تستضيف القمة العربية الاقتصادية ٢٠١٥

أعلن الرئيس التونسي المنصف المرزوقي، اليوم الثلاثاء، أن بلاده ستستضيف الدورة الرابعة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية عام ٢٠١٥.

جاء ذلك في كلمته في ختام القمة التي استضافت الرياض دورتها الثالثة اليوم، وتم فيها كذلك إعلان أن لبنان سيستضيف الدورة الخامسة للقمة بعد تونس.

وتلا الأمين العام للجامعة العربية نبيل العربي البيان الختامي للقمة، والذي حمل اسم «إعلان الرياض»، واتفق فيه القادة العرب على تعزيز قدرات العمل العربي المشترك عبر زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية بنسبة ٥٠٪ عن قيمتها الحالية. كما دعا البيان الختامي إلى اعتماد استراتيجية عربية لاستخدام الطاقة.

وفكرة عقد القمم الاقتصادية والتنموية جاءت بمبادرة مصرية - كويتية تم طرحها على قمة الرياض العربية عام ٢٠٠٧، التي أقرتها بالإجماع. واستضافت الكويت أولى القمم الاقتصادية عام ٢٠٠٩، ثم استضافت مصر القمة الثانية عام ٢٠١٠، بينما تأخر عقد القمة الثالثة في الرياض بسبب اندلاع ثورات الربيع العربي في العامين الماضيين.

ألبا ترعى «ندوة الألمنيوم» في كاليفورنيا لعام ٢٠١٣

قامت شركة ألبا برعاية «ندوة الألمنيوم» لعام ٢٠١٣ التي نظمتها مؤسسة بلاتس في الفترة من ٢٠-٢٢ يناير ٢٠١٣ في فندق ديل كورونادو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وكان موضوع «ندوة الألمنيوم» لهذا العام - الفرص الجديدة في الأسواق العالمية التي تشهد تقلبات.

جاءت رعاية ودعم شركة ألمنيوم البحرين ش.م.ب. (ألبا) لندوة الألمنيوم ٢٠١٣ تأكيدا لالتزام الشركة المتواصل للمشاركة مع أقرانها في صناعة الألمنيوم في في الملتقيات العالمية التي تعزز من توسع وانتشار الألمنيوم فيما بين مختلف الأقاليم.

وكان موضوع الندوة هو «الفرص الجديدة في الأسواق العالمية التي تشهد تقلبات» وقد تناول هذا الموضوع عدد من المتحدثين الذين يمثلون الشركات الكبرى المختصة بالألمنيوم والمعادن في العالم.

تعليقا على دعم ألبا ورعايتها لندوة الألمنيوم ٢٠١٣ صرح الرئيس التنفيذي للتسويق بالشركة جان بابتيست لوكاس، قائلاً «على الرغم من التقلبات التي شهدتها أسعار بورصة لندن للمعادن خلال الأشهر القليلة الماضية، فإن الطلب على معدن الألمنيوم لازال قويا مع إقبال المزيد من العملاء على استخدام الألمنيوم لصنع منتجاتهم النهائية. كما أن دعم ألبا لندوة الألمنيوم ٢٠١٣ يؤكد التزامنا تجاه سوق أمريكا الشمالية واستعدادنا للمبادرة بتلبية متطلبات عملائنا والموردين الحاليين والمحتملين».

بعد دعوة مباشرة من الرئيس المصري في لقاء على هامش «القمة»

تكتل ضخم لشركات سعودية ومصرية لإنجاز الجسر البري بين البلدين

تعتزم شركات سعودية مصرية، تعمل في قطاع الإنشاءات والتشييد إنشاء تكتل ضخم، يستهدف سرعة إنجاز الجسر البري، الرابط بين السعودية ومصر في حال إقراره، جاء ذلك على إثر الدعوة المباشرة التي تلقاها رجال الأعمال السعوديين والمصريين يوم أمس، من قبل الدكتور محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية، بالتعاون في إنشاء الجسر البري، خلال لقاء انعقد في منزل السفير المصري في الرياض.

وأفادت مصادر مطلعة لصحيفة الشرق الأوسط، أن التكتل الذي تعتزم الشركات السعودية والمصرية إقامته، سيكون ذراعا مهما في عملية سرعة إنجاز الجسر البري الذي سيربط بين البلدين، وهو الأمر الذي يعني أن العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين ستحقق خلال السنوات المقبلة قفزة كبيرة جدا، في حال إنجاز هذا المشروع.

ودعا الدكتور محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية رجال الأعمال السعوديين والمصريين، إلى التعاون في إنشاء الجسر البري، الذي يربط بين السعودية ومصر، مؤكدا أن إقامة مثل هذا الجسر من شأنه أن يربط بين شرق الأمة العربية وغربها، ويزيد من عمليات التبادل التجاري بين البلدين.

وطالب الرئيس مرسي، في لقائه بمجلس الأعمال السعودي والمصري رجال الأعمال السعوديين بزيادة استثماراتهم في مصر، طارحا عددا من الفرص الاستثمارية في مجالات الحديد والصلب والزراعة والصناعة والتشييد والبناء والصيد وإنشاء السكك الحديدية.

وقال: «المناخ الاستثماري في مصر مشجع وأكثر جاذبية من أي وقت مضى، ولا توجد أي عراقيل أو معوقات».

وأكد الرئيس مرسي، أن مصر بعد ثورة ٢٥ يناير تبحث عن الاستثمارات الحقيقية والجادة، التي تعتمد على نقل التكنولوجيا إلى مصر، وإتاحة فرص العمل أمام المواطنين المصريين، لافتا إلى أن مصر أنشأت وحدة خاصة لتذليل جميع العقبات أمام المستثمرين السعوديين، وإزالة جميع العقبات التي قد تواجههم، والعمل على حل المشكلات التي تسببت فيها سياسات النظام السابق.

وقال: «من حق مصر على العرب دعمها والوقوف بجانبها، وهو واجب شرعي وديني، كما أن مصر والسعودية شعب واحد، بينهما تاريخ مشترك، وهما ركيزة الأمة ومستقبلها، زيارتي الثالثة إلى السعودية في غضون ٦ أشهر هي خير دليل على العلاقات الأخوية التي تجمع بين الشعبين الكبيرين، وجئت اليوم لأشارك أخي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إنجاح القمة العربية الاقتصادية الثالثة، التي تمثل بيت القصيد في العمل العربي المشترك».

وأشار الرئيس مرسي، إلى أن مشاكل العمالة المصرية في السعودية هي الأقل على مستوى العالم، مضيفا: «مصر ظلت لقرون كثيرة تصنع كسوة الكعبة، من منطلق مشاعر وحب مصر والمصريين لهذه الأرض المقدسة، كما أن أعداد المعتمرين المصريين تعد من أكبر الأعداد بين مختلف الجنسيات».

وألقى رجل الأعمال المصري المهندس حسن مالك كلمة الجانب المصري في مجلس الأعمال السعودي والمصري المشترك، أشاد فيها بالعلاقات الأخوية الوثيقة بين الشعبين والدولتين، قائلا: «كلنا ثقة في أن شعب السعودية يبادلنا نفس الشعور، وهو ما نلمسه في كل لقاء يجمعنا».

وأعلن مالك عن تشكيل جديد لمجلس الأعمال السعودي والمصري يضم ٢٥ رجل أعمال من أصحاب الخبرات، من بينهم ١٠ عن الجانب المصري و١٥ رجل أعمال سعودي، متعهدا خلال حديثه بأن يكون المجلس الجديد خطا ساخنا ونشيطا لمتابعة أعمال الجانبين ومراقبة الأداء بشكل مباشر.

وأمام هذه التطورات، كشف فهد الحمادي نائب رئيس مجلس الأعمال السعودي المصري، عن أن عددا من رجال الأعمال السعوديين ينوون ضخ استثمارات جديدة في السوق المصرية خلال العام الحالي.

وقال: «دعوة الرئيس محمد مرسي خلال لقائه برجال الأعمال السعوديين والمصريين في الرياض أمس، كان لها أثر بالغ في تعزيز فرصة دخول استثمارات سعودية جديدة إلى السوق المصرية، في ظل الدعم اللا محدود الذي وعد به الرئيس المصري».

«قمة الرياض» تعتمد مبادرة السعودية واتفاقية الاستثمار الموحد

استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية ٢٠١٣

رحبت «قمة الرياض» بمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الداعية إلى زيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية العربية المشتركة وبنسبة لا تقل عن ٥٠٪ لأهمية الدور الحيوي الذي تضطلع به تلك المؤسسات لمواجهة الحاجات التنموية المتزايدة وبما يمكنها من المساهمة الفاعلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلداننا العربية. واعتمد قادة الدول العربية المجتمعون في الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بمدينة الرياض، الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية (المعدلة) لتتواءم مع المستجدات على الساحة العربية والإقليمية والدولية وتوفير المناخ الملائم لزيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية، مؤكدين تصميمهم على استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام ٢٠١٣.

كما دعا القادة إلى اعتماد استراتيجية عربية لاستخدام الطاقة. كما رحب إعلان الرياض الصادر عن «الدورة الثالثة للقمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية»، الذي أعلنه الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي، بزيادة رؤوس أموال الشركات العربية المشتركة وبنسبة لا تقل عن ٥٠٪ أيضا وبما يكفل تطوير إمكاناتها في تأسيس مشروعات إنتاجية عربية مشتركة جديدة والمساهمة في مشروعات وطنية بالتعاون مع القطاع الخاص العربي من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من السلع والخدمات التي يحتاج إليها المواطن العربي والمساهمة في سد الفجوة التي تعاني منها دولنا في العديد من تلك السلع والخدمات وتوفير المزيد من فرص العمل للمواطن العربي.

تشجيع الاستثمار البيني

وذكر «إعلان الرياض»، إيمانا منا بأهمية الاستثمار ودوره في الارتقاء بمستوى التكامل الاقتصادي العربي وتنمية التجارة العربية البينية وإيجاد فرص عمل جديدة تساهم في خفض معدلات البطالة وزيادة مستوى التشغيل وخفض مستويات الفقر واستثمار رؤوس الأموال العربية داخل الدول العربية وتوظيفها لتعزيز التنمية وتطوير اقتصادات بلداننا العربية ومن أجل تشجيع تدفق الاستثمارات العربية البينية فقد اعتمدنا الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال بالدول العربية (المعدلة) لتتواءم مع المستجدات على الساحة العربية والإقليمية والدولية وتوفير المناخ الملائم لزيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية والعمل على جعل المنطقة العربية منطقة جاذبة لهذه الاستثمارات.

كما نؤكد التزامنا بتهيئة المناخ الاستثماري في بلداننا وسن القوانين والتشريعات الوطنية التي تساعد على جذب المزيد من الاستثمارات واستغلال الثروات الطبيعية والميزات النسبية التي تتميز بها دولنا.

تطوير استخدامات الطاقة

وانطلاقاً من ضرورة مواكبة التطورات العالمية المتمثلة في استخدام مصادر الطاقة المختلفة فقد اعتمدنا الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (٢٠١٠ . ٢٠٣٠م) بهدف مواجهة الطلب المتزايد على الطاقة وتنويع مصادرها والوفاء باحتياجات التنمية المستدامة وفتح المجال أمام إقامة سوق عربية للطاقة المتجددة تعمل على توفير فرص عمل جديدة بمشاركة فاعلة من القطاع الخاص وكذلك العمل على دعم المشروعات التنموية العربية الهادفة لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة بكافة تقنياتها من خلال تهيئة البيئة التشريعية والمؤسسية والتنظيمية اللازمة لنشر استخداماتها.

وتأكيدا لالتزامنا بالوفاء بتحقيق الأهداف التنموية للألفية والعمل على دعم جهود الدول العربية الأقل نموا لتحقيق تلك الأهداف بالتركيز على الغاية الثالثة من الهدف الأول المتعلقة بمكافحة الجوع ولاسيما التدخل السريع لمواجهة الآثار الناجمة عن الأزمات الطارئة في مجال الأمن الغذائي فقد اعتمدنا توصيات المؤتمر العربي حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية للتحرك العربي المطلوب حتى عام ٢٠١٥م لبلورة رؤية عربية تساهم في وضع الرؤية العالمية لأهداف التنمية المستدامة الجديدة ما بعد عام ٢٠١٥م وخاصة دعم الجهود الرامية لتعزيز رفاهية الفرد والمجموعة عبر أنماط متساوية وبصورة مستدامة وتعزيز التنمية الشاملة وإيلاء مزيد من الاهتمام بالقضايا الخاصة ببطالة الشباب وفئة ذوي الحاجات الخاصة وخلق فرص العمل اللائق كهدفين محوريين من الأهداف العربية في إطار ما سيتم الاتفاق عليه مستقبلا.

تحسين الخدمات الصحية

وانطلاقا من التزامنا بتحسين مستوى الرعاية الصحية وإيلاء مزيد من الاهتمام بقضايا الأمراض غير المعدية لما تطرحه من تحد كبير لرفاهية المجتمع وجهود التنمية في دولنا العربية. والإسراع بوضع ودعم السياسات والاستراتيجيات والبرامج وخطط العمل التي تتخذ بشأن المحددات الاجتماعية للصحة وإشراك كافة القوى المجتمعية في ذلك وتعزيز التعاون الدولي لمعالجة هذه المحددات باعتبارها عاملاً أساسياً لبلوغ الأهداف التنموية للألفية والإيفاء بالتعهدات الخاصة بصحة الأم والطفل واستئصال الأمراض المعدية والتصدي للأمراض السارية.

التجارة البينية والاتحاد الجمركي العربي

وتأكيدا لحرصنا على دعم مسيرة التكامل الاقتصادي العربي وزيادة حجم التجارة العربية البينية وتشكيل تجمع اقتصادي عربي متين فإننا نؤكد تصميمنا على استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام ٢٠١٣ م وبذل كافة الجهود للتغلب على الصعوبات التي تحول دون ذلك كما نثمن الجهود التي تبذلها المنظمات المتخصصة العربية والاتحادات النوعية والهيئات الإقليمية والدولية من أجل تعزيز التجارة البينية العربية معربين في هذا المجال عن دعمنا لقرارات القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي التي انعقدت بمكة المكرمة ٢٠١٢م بدعوة مجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية لاعتماد آلية عملية لزيادة رأس مال البنك بما يساهم بتنمية التجارة والاستثمارات البينية وتعزيز صندوق التضامن الإسلامي للتنمية ومرحبين في نفس الوقت بمبادرة المساعدة من أجل التجارة للدول العربية التي أطلقتها المؤسسة الإسلامية الدولية لتنمية التجارة مع تأكيد أهمية مساندتها ودعمها.

وإذ نبارك الخطوات التي تمت حتى الآن في طريق بناء الاتحاد الجمركي العربي فإننا نؤكد التزامنا بالعمل على إتمام باقي متطلبات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي وفق الإطار الزمني الذي تم الاتفاق عليه وصولا إلى التطبيق الكامل له في عام ٢٠١٥م.

دور القطاع الخاص العربي

وإيماناً منا بالدور الحيوي للقطاع الخاص العربي كشريك في مسيرة التنمية العربية ودوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحريك عجلة الإنتاج فإننا نؤكد استمرارنا في دعم هذا القطاع من خلال الاستمرار في توفير المناخ الملائم له لممارسة نشاطه وتشجيع قيام المشروعات الاستثمارية المنتجة والمشتركة وإزالة العقبات التي تقف في طريق تدفق الاستثمارات البينية العربية وتسهيل انتقال رجال الأعمال والمستثمرين وغير ذلك مما يتطلبه قيام القطاع الخاص بدوره على الوجه المأمول كما نؤكد أهمية أن يقوم القطاع الخاص العربي بمسؤولياته في دعم العمل العربي المشترك وتعزيز مشاركته الاقتصادية والاجتماعية في هذا المجال.

الأمن الغذائي والمائي العربي

وتأكيدا لحرصنا على توفير الأمن الغذائي لمنطقتنا العربية فقد وجهنا الهيئات والمنظمات المعنية للعمل على سرعة تنفيذ البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي والتنسيق في ذلك مع الدول العربية المستفيدة من مكونات البرنامج والمؤسسات المالية العربية والإقليمية والدولية والقطاع الخاص العربي الذي ندعوه للمساهمة في تنفيذ البرنامج عبر الاستثمار في مشروعاته.

وانطلاقا من إدراكنا للأهمية القصوى للأمن المائي في المنطقة العربية باعتباره جزءا من الأمن القومي العربي آخذين في الاعتبار حقيقة الشح المائي الذي تعاني منه منطقتنا فإننا سنتابع عن كثب تنفيذ «استراتيجية الأمن المائي في المنطقة العربية» و«مشروع الإدارة المتكاملة للموارد المائية» لمواجهة التحديات والمتطلبات المستقبلية للموارد المائية بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتوفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية من الماء.